

بنية المصطلح النقدي وأبعاده المعرفية - مقارنة مفهومية في الإشكالات المصطلحية بين الأنساق المعرفية وأنساق التشكل-

أ. ربيعة أعمارة - جامعة سطيف (02)

الملخص:

كان لتطور الخطاب النقدي الغربي - وانفجار الثورة اللسانية في القرن العشرين - أثره الكبير على النقد العربي، إذ اجتاحت الإبدالات المعرفية الساحة النقدية العربية، وتمت بذلك عملية تحديث النقد وتجديد آلياته النقدية، وفق إليات متعددة أسهمت في تفعيل حركة التفاعل، ونقل المعارف من بينها: حركة المناقفة والترجمة والتعريب، حيث سعى العديد من النقاد والباحثين إلى تمثّل المعارف النقدية ونقلها إلى النقد العربي، إلا أنّ حركة انتقال المعارف وأقلمتها اتخذت لها مسالك عديدة، وقد اتسمت هذه الأخيرة بالعشوائية والاضطراب المصطلحي وقلمًا خضعت للإبداع والتأصيل والأهم من ذلك التقليل المعرفي والدراسة الأركيولوجية، الأمر الذي انعكس سلبًا على مقروئية الخطاب النقدي العربي وزاد من تشفيره وتلغيزه، إذ أضحى خطاب المصطلح يعاني من أزمة حقيقة بقيت مواكبة له منذ أن قرّر انفتاحه على النقد الغربي، خاصة وأن هذا الأخير استقى مواد جهازه المصطلحي والمفهومي عامة، من حقول إبستمية ذات أرومات غربية مختلفة، متصلة اتصالًا مباشرًا بالجذور المعرفية والأنساق الثقافية للفكر الغربي، وانطلاقًا مما سبق تسعى هذه الدراسة إلى تقديم عينات عن ممارستنا النقدية الراهنة للمصطلح مع محاولة الإحاطة بينيات المصطلح ومختلف أبعاده الإبستمية والحواسن الثقافية التي نشأ في كنفها قبل أن تتم عملية أقلمته ونقله إلى النقد العربي، فضلًا عن ذكر أسباب الأزمة المصطلحية ورصد تجلياتها في الخطاب النقدي العربي، على المستوى السطحي وعلى المستوى العميق.

كلمات مفتاحية:

المصطلح - المصطلح النقدي - النقد العربي - النقد الغربي - المناقفة - الترجمة.

مقدمة:

خَلَفَتْ موجة انفتاح النقد العربي على المشهد النقد الغربي الحديث، العديد من الإشكالات المعرفية والمنهجية، التي انعكست بشكل واضح على خطاب المصطلح، لذا تُثار قضية فوضى المصطلح وإشكالاته في الأوساط النقدية العربية بين الحين والآخر، والتي تعزى في إحدى تجلياتها إلى الترجمة، إذ كان لهذه الأخيرة الدور الكبير في تفعيل الخلاف وتحقيق اللبس المعرفي، حتى وإن أسهمت في تنشيط الحركة النقدية على مستوى التأليف، إلا أن ذلك لم يمنعها من خلخلة الثوابت وترسيخ الفوضى،

الناجمة عن غياب كل من الوعي المصطلحي والتدقيق المعرفي وكذا الخلفيات الإبيستمية وبالتالي غياب المنهجيات الواضحة في الوضع المصطلحي، وتشابك الطرائق واتسامها بالذاتية.

ولأجل ذلك تسعى الدراسة إلى التعريف ببعض قضايا المصطلح، ومشكلاته اللغوية والمفهومية والمعرفية، محاولةً الإجابة عن بعض الأسئلة التي انطلقت من فرضيات متباينة تروم توكيدها، من بينها أن الأزمة المصطلحية بمختلف أشكالها نابعة أساساً عن الالتباس المعرفي، وغياب البحث الأركيولوجي وما المكون الشكلي الذي يتبدى به المصطلح إلا مظهر من مظاهر هذا اللبس، ومن بين هذه الأسئلة نذكر الآتي:

ما المقصود بالمصطلح النقدي؟ وممّ يتكون؟ وما الذي جعل قضيته قضية إشكالية في الأوساط النقدية؟ وهل أسباب الأزمة المصطلحية في النقد الجديد تعود إلى بنية المصطلح أم إلى الالتباس المعرفي؟ وبمعنى آخر ما الذي أسهم في تفعيل أزمة المصطلح وخلخلة الخطاب النقدي وبالتالي جهازه المصطلحي والمفهومي؟ وهل إشكالية المصطلح في النقد الجديد مجرد قضية مفتعلة أم أنها قضية متحققة فعلاً؟ وكيف تَمَظْهَرَتْ على مستوى الخطاب؟... الخ. كل هذه الأسئلة وغيرها من التساؤلات تهدف المداخلة للإجابة عنها، من خلال عناصر البحث التي تتعيا الإحاطة بمختلف قضايا المصطلح، وأهم التحديات التي تواجهه، مع طرح بعض الحلول والآفاق التي تسهم في التخفيف من حدة الأزمة المصطلحية.

أولاً- في بنية المصطلح النقدي:**توطئة:**

إن المتأمل في المشهد النقدي العربي يلحظ بأن الاهتمام الجاد بالمصطلح النقدي وقضاياها، قد تأخر لقلة العناية بقضايا المناهج المعرفية الحديثة والتراث النقدي العربي في الوقت نفسه، ويتبدى ذلك في أحوال فقر الحوار بين التراث النقدي وتراث الإنسانية¹، على أن الاهتمام بالمصطلح وقضاياها المعرفية تزايد بشكل كبير، وتزايد الوعي النقدي العربي به، مع الثورة اللسانية والنقدية التي شهدتها القرن العشرين، والتي مثلت مرحلة الستينيات أبرز منعطفاتها وبؤرها المتفجرة، كما مثلت هذه المرحلة محضنا معرفيا لتشكل الجهاز المصطلحي والمفهومي لخطاب النقد، على اعتبار أن الدرس النقدي متح كثيرا من معطيات الدرس اللساني في استقاء منظومته المصطلحية.

لكن هذا الطرح لا يعني أبدا انعدام جذور التفكير المصطلحي، ومصادرة الجهود العربية في علم المصطلح العربي فقد "عرف العرب القدماء المصطلح، وخبروا خفاياه وجوانبه المختلفة، كما لمسوا أهميته وفوائده في بناء النهضة العلمية التي سعوا إليها، ووقفوا على طرائق وضعه بما أفادوه من الترجمات عن اللغات الأخرى، وبلغت اللغة العربية قمة التطور والمرونة في التعبير عن كل المستجدات من النظريات العلمية والآراء الفلسفية، حتى أصبحت الوساطة الكافية للتعبير عن كل مناحي الفكر العلمي والتقني في تلك العصور²، إلا أن الاكتمال المعرفي لعلم المصطلح، والاهتمام بمختلف قضاياها استوى على عوده حديثا، وتعددت تقاناته المنهجية التي واكبت بدورها التطور المعلوماتي وأنظمة الرقمنة.

1- مفهوم المصطلح النقدي:

المصطلح (term) هو علامة لغوية خاصة تتشكل من وحدة مركبة من دال و مدلول، ويجمع علماء المصطلح على تحديد مفهومه بوصفه " مفهوم مفرد أو عبارة مركبة استقر معناها أو بالأحرى استخدامها وحدد في وضوح، وهو تعبير خاص ضيق في دلالاته المتخصصة، وواضح إلى أقصى درجة ممكنة، وله ما يقابله في اللغات الأخرى ويرد دائما في سياق النظام الخاص بالمصطلحات³.

وتمثل المصطلحات في أية معرفة مفاتيحا للعلوم، لا بل الأبعد من ذلك مفاتيحا للعقل البشري، إذ عن طريقها يتم التواصل والتحاور، انطلاقا من أنه لا معرفة بدون مصطلحات، نظرا لما تمارسه السلطة الاصطلاحية من دور فعال في تحديد المنظومات المعرفية، وتحقيق الانتظام والضبط النظري والمنهجي كون "الحقول الإبيستمية تتحدّد بتحدّد دلالات مصطلحاتها واستقرار مفاهيمها. وبقدر رواج المصطلح وشيوعه، يحقق العلم أو الحقل المعرفي ثبات منهجيته"⁴؛ لأن التحكم في المصطلح وصياغته ومختلف أشكال وضعه، هو في الأخير تحكّم في المعرفة، وفي مختلف أنساقها، لذلك لا يمكن تجاهل نسقية المصطلح - وانتظامه ضمن محيطه المعرفي، الذي يُشكّل فيه المصطلح بنية صغرى من مجموع بناء الكلية- أثناء النقل أو أثناء الوضع، من أجل القبض على كل تجليات المفهوم المعرفية ومثلما ينطبق هذا الفعل على كل المصطلحات، ينطبق كذلك على المصطلح النقدي الذي يستقي مواد جهازه المفهومي من حقول معرفية متباينة ينبغي الإحاطة بها.

وتتباين مفاهيم المصطلح النقدي عن المصطلح العلمي أو العام، كون المصطلح النقدي هاهنا يحمل خصائص العلم الذي يحتويه، ويتميز بموجبه بسمات شعرية جمالية إنزياحية تتأى به عن إطار المصطلح العام، الذي ينتمي إليه ويشكل جزءا منه، وينهل من رصيده اللغوي، من أجل تنمية جهازه المصطلحي، فمفهوم المصطلح النقدي يتحدد بكونه "رمز لغوي (مفرد أو مركّب) أحادي الدلالة، منزاح نسبيا عن دلالاته المعجمية الأولى، يعبر عن مفهوم نقدي محدّد وواضح، متّفق عليه بين أهل هذا الحقل المعرفي، أو يرجى منه ذلك"⁵. فالمصطلح هو اللفظ الذي يسمّى مفهوما محددًا داخل تخصّص معين ويعني المصطلح النقدي من هذا المنطلق - تحديدا- مجموع الألفاظ الاصطلاحية لتخصّص النقد، ولا يلزم من ذلك أن تكون التسمية ثابتة في جميع الأعصر ولا في جميع البيئات ولا لدى جميع الاتجاهات - مثلا- أن يسمي اللفظ مفهوما نقديا لدى اتّجاه نقدي ما ليعتبر من ألفاظ ذلك الاتجاه النقدية⁶، على اعتبار أن المصطلح لصيق بالتخصّص ويتباين مفهومه حتى ضمن هذا التخصّص المعرفي الدقيق نفسه من جهة، ومن جهة أخرى فإن المصطلح أثناء عملية ارتحاله ومهاجرة مفاهيمه من بيئة إلى أخرى تتغير دلالاته وفق التغير الزمكاني والمعرفي؛ لأن لكل مصطلح تاريخيته الخاصة التي يخضع فيها للتبدّل المعرفي والشكلي وفق ما يُستجد في الساحة النقدية.

2- مكونات المصطلح النقدي وتحققاتها:

يتكوّن المصطلح بعامة والنقدي بخاصة من عناصر أساسية تشكل بنيته الكلية المتمثلة في: الشكل؛ والذي تجسّده التسمية، والمفهوم وهناك من يضيف إليهما الميدان*، هذا الأخير الذي يمثل بالنسبة للمصطلح المرجع والمرجعية.

والمصطلح في أبسط تجلياته صورة مصغّرة عن المفهوم؛ لأنه عبارة عن أيقونة أو مماثل يمثل حضوره غيابا للمفاهيم المكثفة التي تستوعبها التسمية وتعبّر عنها بوضوح وبدقة وشفافية وبأقل لفظ، بعدّه "علامة لغوية تقوم على ركنين أساسيين لا سبيل إلى فصل دالها التعبيري عن مدلولها المضموني أو حدّها عن مفهومها، أحدهما الشكل (Forme) أو التسمية (Dénomination) والآخر المعنى (Sens) أو المفهوم (Notion) أو التصور (Concept) يوحدّهما التحديد أو التعريف (Définition) أي الوصف اللفظي للمتصور الذهني"⁷.

وهذا ما قالت به أيضا الباحثة والمصطلحية (ماريا تيريزا كابري Maria Teresa cabré) حين رأت بأن "المصطلحات عبارة عن علامات تشكل وحدات ذات وجهين: اللفظة التي تعبّر عن التسمية والتصور أو المفهوم الذي تمثله التسمية"⁸، إلا أن ذلك لا يعدم أبدا انتظام التسمية والمفهوم داخل حقل معرفي ينتميان إليه، وهو الميدان العلمي، فالميدان هو الآخر ركن أساسي من أركان المصطلح، فلكل "مصطلح شكل Forme of a Term ومفهوم Concept وميدان Subjectfield"⁹.

وعليه فإن المصطلح دليل لغوي ذو أبعاد ثلاثة: ويتم تحليله بالنظر إلى صورته ومعناه والإحالة التي يمثلها، فصورة المصطلح تسمح بولوج نسق اللغة وقواعد تكوين الكلمات فيها، ويتيح المعنى الذي يعبر عنه بلوغ النسق الدلالي للغة، وليس هذا المعنى وحدة منعزلة في ذهن المتكلم بل إنه يرتبط بمعان أخرى يتقاسم معها علاقة ما، ويندمج في مجموعات دلالية مرتبة. وتخضع الإحالة التي تمثلها المفاهيم الموجودة في الواقع في صورة أشياء (مادية أو غير مادية) لترتيب محدد يوجه المصطلحي عندما يريد صورته حقله المعرفي¹⁰، وكل هذه المكونات تمثل مؤشرات تسهم في ضبط اشتغال المصطلحات وتحديد مفاهيمها بدقة، لأن المصطلح النقدي يقوم على اللغة والمعرفة والمنهجية، وأن هذه المكونات لا تتفصل عن مختلف الحواضن الثقافية والمرجعيات المعرفية التي أسهمت في تشكيله، ويعدّ المصطلح

مخبر الدراسات اللغوية النظرية والتطبيقية جامعة محمد بوضياف . المسيلة . الجزائر

النقدي بكل تمثلاته، مستوىً للتجلي الطبيعي الناتج عن تضافر النظرية النقدية والمنهج النقدي، كونه مفتاحاً نظرياً منهجياً يعبر بدقة عن إنتمائه المعرفي والفلسفي. الأمر الذي يُثبت بأن للمصطلح عُدّة طويلة، لا بد له أن ينطوي عليها أو على الأقل أن يُحقّق البعض منها، وإلا فلا يمكن منحه صفة الاصطلاحية، إن جُرّد منها.

3- خصوصيات المصطلح وشروط مقبوليته:

بغض النظر عن خصوصيات المصطلح التي يحملها شكله، فإن قضية تداول المصطلح أمر من الضروري بمكان، من أجل إثبات اصطلاحية المصطلح ومقبوليته؛ لأن تداولية المصطلح هي التي تثبت بقاءه وأحقيته، وهي التي تعبر أيضاً عن أفضلية سماته، ومنه فإن المصطلح، ينبغي له ألا يخلو من بعض المواصفات الداخلية والخارجية* المتحكمة في صناعته، فللمصطلح مجموعة من الأبعاد والخصائص التي يسميز بها عن غيره من الكلمات العادية، لذا ينبغي أن تكون المصطلحات دالة بعيدة عن اللغز والغموض إذ يشترط فيها الوضوح، بعكس الكلمات التي تكتسب معانٍ مجازية وتحمل العديد من الشحنات المفهومية، أو بصفة أدق تتسم بتعدد المعاني بحسب تنوع السياقات "لأن المصطلح العلمي خالٍ من الشعور والخصائص الذاتية للمتكلم عكس الكلمة"¹¹.

وإذا ما انتقلنا إلى أوجه العلاقة بين دلالات المصطلح المستعارة، فنجد الكثير من الدارسين يرون بضرورة وجود وشائج عميقة تجمع بين الداليتين اللغوية والاصطلاحية، إلا أن مدار ضبط المصطلح لا يقتصر على هذا الحد وحده، فيكفي مثلاً وجود أدنى رابط يجمع بين المعنيين، وليس من الضروري أن يحمل المصطلح في شكله كل خصائص المفهوم الذي يُعبر عنه، بل يكفي أن يعبر عن صفة واحدة لأنه يتميز بخصوصية التوظيف، كونه لغة خاصة مكتفية بذاتها، حتى وإن كانت تنهل من المعجم العام أو اللغة العامة.

ومن بين السمات الأساسية التي لا بد من توافرها في المصطلح أيضاً، أحادية المفهوم في ميدان التخصص، وهذه الخاصية هي التي تمنع وجود الترادف من جهة، ومن جهة أخرى فهي تمنع الالتباس الذي ينتج عن تعدد المعاني"¹².

كما يشترط لصحة المصطلح؛ السلامة اللغوية معنى ومبنى، إذ لا يكون المصطلح "مصطلحاً بالمعنى المتعارف ما لم يكن مؤدياً للمفهوم العلمي المقصود وسليماً في الوقت

نفسه من الناحية اللغوية مبنى ومعنى، أي دقة علمية ودقة لغوية وهما صنوان لا يفترقان في مجال تحديد فهم (المصطلح)¹³، لأن كل هذه الخصائص هي التي تحدد المصطلح الجيد من غيره وبذلك تكون "الدقة، والإيجاز، وسهولة اللفظ، وقابليته للاشتقاق، وصحته لغوياً، وشيوعه في الاستعمال"¹⁴، من أبرز مقوماته، على اعتبار أن هذه الخصوصيات تعد من أبرز السمات التي تحدّد وتحقق اصطلاحية المصطلح، وإن كان من الصعوبة بمكان تحري الدقة في الاصطلاح، بحيث يصعب وجود مصطلح جامع للدقة العلمية مع الدقة اللغوية، ولا نقول إن ذلك محال ولكننا نقول إنه من النادر أن نجد مصطلحاً تتوفر فيه متطلبات الدقة العلمية، فما من لغة إلا تعاني من لبس أو غموض أو نقص في الدقة في مجال المصطلحات¹⁵، وإن كان أمر أحادية المصطلح دليل من دلائل أفضليته، فإن ذلك لا يعدم أبداً الأشكال الأخرى التي يتجلى من خلالها، إذ قد يكون عبارة عن لفظة، وقد يحدث أن يكون مركباً مصطلحياً أو عبارة اصطلاحية أو رمزا... الخ، ولا ينقص من مقوماته الجمالية شيئاً.

ثانياً - أسئلة المصطلح في زمن اللامصطلح وللاصطلاح:

1. سؤال المرجعيات - بين الحضور والغياب:

تشكّلت المصطلحات النقدية الجديدة من خليط من المصطلحات والمفاهيم التي استمدت تصوراتها من حقول معرفية متباينة، نظراً للسمة الانفتاحية التي اتسم بها خطاب ما بعد الحداثة، كونه خطاباً عبر نوعي بيني عابر للتخصصات، لكنه في جوهره قائم على مرجعيات فكرية ومنتظم ضمن نسقية معرفية خاصة، ولعل الأمر الملاحظ على مستوى تجلي الخطاب النقدي أثناء الممارسات النقدية هو قلة "العناية بأصول المصطلح وتقليبه على ظهر وعلى بطن، حتى يتبين مدلوله اللغوي والحضاري قبل نقله إلى مستوى المفهوم في اللغة العربية"¹⁶.

فالمصطلح يخضع للمحيط الذي انبثق منه سواء أكان الحقل المعرفي الذي ينتمي إليه، أو البيئة الثقافية التي نشأ فيها، فهو عبارة عن مفهوم مثقل بحمولات تاريخية ومعرفية ووظيفية، ذات مسار خاص، وعندما يكون الوعي المصطلحي غائباً فإن ذلك يعني غياب الحدود الاصطلاحية، وتبدّد المفاهيم وتلاشي حدود المصطلح في حد ذاته الأمر الذي ينزل المصطلح إلى مصاف الكلمات العادية.

وربما يعود كل ذلك إلى التعامل مع مختلف المصطلحات النقدية ببساطة واستسهال، واجتثاث الأمر الذي جعل منها مصطلحات مسطحة الدلالة في نظر مستعملها، إلا أنها في الواقع ليست معزولة عن مرجعياتها ومبتورة من سياقاتها، ومن المسلم به "أن المصطلح في علاقته بمدلوله ومرجعه أقل اعتبارية من ألفاظ اللغة الطبيعية لأنه يدخل في شبكة يأخذ بعضها برقاب بعض. وما لم ينزل المصطلح في تلك الشبكة فإنه يبقى مبتور الدلالة"¹⁷، نظرا لعزله عن جهازه المفهومي التي انتظم فيه لأن أي مفهوم يمثل في حقيقته، خلاصة أفكار ونظريات وفلسفات معرفية في النسق المعرفي الذي أوجده وينتمي إلى بنائه الفكري، إذ غالبا ما يتجاوز المفهوم بناءه اللفظي ويتخطى جذره اللغوي؛ ليعكس كوامن فلسفة الأمة التي أنتجته، ودفائن تراكمات فكرها ومعرفتها، وما استبطنته ذاكرتها¹⁸. وهذا ما لا يجب أن يغيب عن الأذهان حين التعامل مع المصطلحات النقدية الجديدة؛ التي هي مصطلحات فكرية فلسفية بالدرجة الأولى، تعكس كوامن الفلسفة الغربية.

ولا يعني ذلك البتة الانغلاق على الذات والقبول بالقطيعة المعرفية مع الآخر، لأنه مختلف عنا فالدعوة إلى القطيعة مع الفكر النقدي المعاصر بحجة أنه لا ينبع من ثقافتنا القومية؛ هي دعوة إلى القطيعة مع التفكير العلمي في الظاهرة الأدبية، وإنما يكمن مدار الأمر كله، إلى ضرورة تقصي ما عند الذات وغربة ما عند الآخر، ومن ثمة تأتي عملية الأقلمة والأرضنة، بعد تهيئة الأرضية الخصبة لإنتاج المفاهيم والمصطلحات، بعيدا عن الخلط المرجعي و"المصطلحي الكبير الذي نقع فيه والذي لم يضع في حسابه أنه لا وجود لمصطلحات خارج نسقية فكرية معينة وأن المصطلح نفسه هو بنية معرفية داخل سياقات معرفية، ولا يمكن تصور وجود مصطلح خارج سياقاته تلك، وهذا ما يجعلنا نقترح إيجاد بنية معرفية قابلة لاستيعاب البنية المعرفية لغيرنا بمعنى الدخول إلى التراث لإخراج السياقات المعرفية المتعددة التي يمثلها المصطلح المستعمل"¹⁹، وغير خاف ما لهذه العمليات من صعوبة، إذ يلقي الباحثون في علم المصطلح صعوبة كبيرة في ترجمة المصطلحات النقدية، لأن أي خطأ في ترجمة المصطلح المرجعي، يؤدي إلى نقل مغلوط ومقلوب، وبالتالي يحول دون عملية تمثله ومفهمته مما قد يؤدي إلى تقويض كل أساسات النظرية النقدية أو تشويهها، فلإن كان من المتعارف عليه أن ثمة من المصطلحات ما هو من قبيل المشترك الإنساني، كما هو الشأن في العلوم المادية بشقيها النظري والتطبيقي، وأنه بالإمكان

تخليصها من كل خصوصية ثقافية فإن قسما آخر مهما لا ينفك يرفل في خصوصيته الثقافية، ولعل هذا ألقى بطبيعة العلوم الإنسانية²⁰.

• وهم سطحية خطاب المصطلح:

بمعنى التعامل بسطحية مع النظريات الغربية، ولعل هذا الإشكال راجع بطبيعة الحال إلى كوننا نرتكب إنما لا يغتفر، وهو نقل المصطلح النقدي الغربي (الفلسفي) إلى ثقافتنا العربية التي تختلف عن الثقافة الغربية، وذلك لأننا "حينما ننقل نحن الحدائين العرب المصطلح النقدي الجديد في عزلة عن خلفيته الفكرية والفلسفية فإنه يفرغ من دلالاته ويفقد القدرة على أن يحدد معنى. فإذا نقلناه بعواقبه الفلسفية أدى إلى الفوضى والاضطراب، إذ إن القيم المعرفية القادمة مع المصطلح تختلف، بل تتعارض أحيانا مع القيم المعرفية التي طورها الفكر العربي المختلف".²¹

ولعل المتبع لخطاب المصطلح يلحظ سمة العشوائية والاستسهال في التعامل مع المصطلحات النقدية الغربية، ذات الأرومات المعرفية المتباينة، وكأن أمر توليد المصطلح والخوض في شؤونه، هو من قبيل البديهيات، إذ غاب عن الأذهان بأن هناك " صراع بين سلطتين لا يمكن الاستغناء عنهما: سلطة المصطلح وسلطة المعرفة. الأمر الذي يجعل صنع المصطلح وصياغته من الأمور العلمية الصعبة والمعقدة في آن واحد أمام تراث اصطلاحي عربي نقدي ثر، وثروة هائلة من المصطلحات الأجنبية الحديثة التي تعج بها الساحة الأدبية والنقدية في الوطن العربي وفي أنحاء شتى من العالم المعاصر"²²، لذا ينبغي الحرص على ضرورة الوعي المصطلحي والبحث عن تشكيلاته الظاهرة والمضمرة، نظرا لأن المهمة الأساسية لتطوير المعرفة هي: "استنشاء الوعي المصطلحي ثم الارتقاء به إلى الإدراك المعرفي في غير ملاطفة لحقيقة اللغة بالمجاز، وفي غير إذعان لما تواتر وشاع ثم أطرد من انزلاقات ذهنية تحرف العلم عن مسالكه، ومن متلابسات تتيح لمن خاف صرامة الحكم أن يراوغ بين ظن بالتقدير ويقين بالاعتبار"²³، وذلك لما للاشتغال بالمصطلح من قوة تكثيفية تأطيرية، تبرز مدى قوة إدراك المشتغل بخطورة الاستعمال الاعتبائي له، وتُلح على ضرورة ضبط مفاتيح العلوم، لأن التحكم في المصطلح هو تحكم في المعرفة، وبدل على القدرة على ضبط أنساقها، والتمكن من إبراز الانسجام القائم بين المنهج والمصطلح، وانسجامه أيضا مع النظرية النقدية التي أنتجت في ضوء علاقة من التلاحم المعرفي.

• غياب البحث الجينالوجي:

لا شك أن حضور الدرس الجينالوجي الحفري في دراسة المصطلح، يسهم لا محالة في إضاءة العديد من الجوانب المضمرة التي تحيط بخطاب المصطلح، على اعتبار أنه مبحث تاريخي يهتم بالبحث والتأريخ لحياة المصطلحات وإبدالها المعرفية؛ التي تسهم في تغييرها إما بتضييق حدودها وإما بتوسيعها أو إلغائها واستتبات مصطلحات أخرى تتوب عنها. فالتفكير في المصطلح لا يتوقف" بعد استقرار استعماله، إذ لا بُدّ من مراجعة مناسبة للاستعمال بين الحين والآخر، لأنّ التطور العلمي والدلالي قد يأتي بجديد يوجب إبداله، أو التفرغ عليه، وكذلك الرغبة في ابتداع الأقرب والأصح للمعنى ما يوجب التفكير بتغييره، أو في التخلّص منه، فقد تنتهي صلاحيته، وتضعف دلالاته بظهور دلالات جديدة، تكون سبباً لهذا التفكير²⁴، كون الانغلاق على المصطلحات والنظرة القارة إليها تؤدي إلى إساءة فهمها، وتضييق حدودها باختزال كل ما استجد في منظومتها المفهومية، في ما شاع مسبقاً، ومنه فإن الأمر يقتضي البحث في مختلف أبعاد المصطلح ومظاهره على اعتبار أن " المصطلح وحدة ذات مظاهر ثلاثة: مظهر لغوي، ومظهر معرفي، ومظهر اتصالي²⁵، ولكل واحد من هذه الأبعاد أهميته في بلورة المصطلح وتشكيله وإشاعته على الألسن.

2- سؤال الاختلاف: من الخلاف اللامنهجي إلى الاختلاف المنهجي:

لا شك أن الخلاف في فهم المصطلح والتلقي المتباين للنقد الأجنبي، هو ما عمق الأزمة وتباينت بموجبه كفاءات اشتغال المصطلح في المدونة النقدية العربية؛ لأن الاختلاف المنهجي القائم على الضوابط المعرفية أمر لا بد منه، وإن كان الأصل في المصطلح الاتفاق إلا أن ذلك لا يعني " البتة جمود الدلالة أو بقاءها كما هي بل إن عامل التجديد أمر قائم، وإلا انغلق المعنى واستنزفت الدلالة وسجنت اللغة، فيقل عطاؤها، ولا تقوى على تجديد نفسها. لذا فالاختلاف- فيما نرى- هو الذي يسمح للغة بالانفتاح على غيرها مجددة مصطلحاتها بل إن الاختلاف لا يكون حول وضع المصطلح ذاته وحسب، بل يتعداه إلى المصطلحات الموجودة بين الحقول المعرفية المختلفة، أو حتى على مستوى الحقل المعرفي الواحد، وقد يكون الاختلاف بين القديم والجديد²⁶، أما أن يكون الخلاف والاتفاق حول قضايا هي من اليقينيّات، أو أخرى هي من المتباينات، فإن الأمر هاهنا يستدعي إعادة النظر، وفي هذا الصدد يقرّ (سعيد يقطين) بأنه " بدون الاستيعاب الدقيق لا يمكننا التمييز

بين (الاختلاف) بين المجتهدين، من أجل الوصول إلى معرفة دقيقة بالمصطلحات والمفاهيم ودلالاتها التي تختلف باختلاف الإطار المرجعي الذي تعتمده²⁷، ولعل هذا ما ذهب إليه الناقد عبد الملك مرتاض حين رأى بأن الكثير من المصطلحات لا يفهمها حتى الذين يروجون لها في كتاباتهم، بقوله: إنني أتهم؟ لماذا لأن هذه المصطلحات في الغرب نفسه، في فرنسا نفسها، تجد النقاد غير متفقين عليها، فكيف إذن يجيز أحدنا لنفسه أن يترجم باجتهاد هذا المصطلح أو ذاك، ثم يتعصب له ويروج له ويعممه في الكتابات العربية المعاصرة²⁸، ويحدث هذا الأمر نتيجة الفهم المقلوب لمقاصد المصطلحات، والخطأ بين النظريات والاتجاهات، التي يُنظر إليها على أساس من الوحدة وهي متعددة، وبذلك تُصَبُّ كلها في قالب واحد ينتظمها النقد الغربي في كُليته، دون تحسُّس أوجه التفارق بين الحقول. فضلا على أن الاختلاف حاصل حتى في التخصص الدقيق نفسه، مثلما نجد ذلك قائما في السرديات بين التوجه البنوي والتوجه السيميائي، لذلك فإن تعدد المصطلح في المنبع أمر قائم لا مفر منه، ولا يمكن تجاهله؛ لأن المصطلحات "بإمكانها أن تكون متعددة دلاليا. كما أن خاصيتها ككلمة أو مصطلح يمكن تنشيطها وفقا للخصائص الذريعية للمقامات التي تُستعمل فيها"²⁹، بعدّها وحدات دينامية تنتقل من مجال معرفي إلى آخر.

ثالثا: قضايا وإشكالات المصطلح النقدي بين الأنساق المعرفية والأنساق الشكلية:

1- توطئة:

إن المقصود من وراء هذا الطرح؛ هو معرفة الأسباب والعوامل التي تقف أمام المصطلح من ملاحظات معرفية مرتبطة بالمرجعيات، وأخرى مرتبطة ببنية المصطلح، لأنه وبالرغم من كل ما قيل في أزمة المصطلح إلا أن الذي يغيب عن الأذهان في كل ذلك هو: مشكلة التداخل المرجعي والالتباس المعرفي وهذا - الأخير - ما التفت إليه الناقد عبد السلام المسدي في كتابه (الأدب وخطاب النقد)، حين رأى بأن الكثير من الإشكالات التي تثار في النقد هي من قبيل الافتعال؛ لأنها بالدرجة الأولى ناتجة عن الالتباس المعرفي، وتعدد الفهوم، وما الغموض الذي يتخلل النقد الجديد إلا علامة دالة على قصور الفهم والاستيعاب والنظرة السطحية ونتيجة حتمية للالتباس، ومن ثمة وجب تبرئة المصطلح في بعض الحالات، فالكثير من الباحثين "يلقون بمسؤولية الغموض وتعقد الخطاب النقدي على كاهل (المصطلح) بشكل قطعي وبظن حاسم وبلفظ مدين يشي بموقف راجم لا يتيح استئنافا ولا

يرحم بتعقيب³⁰، وبذلك فإن التعامل مع هذه القضايا ينبغي أن يكون بشيء من الوعي المعرفي والمرونة الفكرية، حتى يتسنى فرز وغريلة الجيد من الرديء والحقيقي من الزائف، حين الحديث عن لغة النقد الاصطلاحية وقضاياها، إذ لا ينبغي أن تقوم المعرفة على الحقائق المطلقة الوثوقية؛ وقد تكون زعزعة الثابت الواهية هاهنا أمر من الأهمية بمكان، لإعادة مفهومة النقد وخطاب المصطلح الذي أثقلت كاهله العديد من القضايا التي هو منها براء، والمسألة هاهنا أعقد مما تبدو عليه، لأنها قضية إعادة بناء العقل النقدي وفحص ثوابته ومرتكزاته، وهي فكرية وحضارية بالدرجة الأولى، وما المصطلح إلا أحد تجلياتها.

2- واقع المصطلحات النقدية العربية:

إن الاضطراب المنهجي في وضع المصطلح العربي، لا يزال بدوره عاجزاً عن اكتساب حيز دلالي دقيق مضبوط ما لم يعتمد على مصطلح أعجمي كمرجع يدعمه ويقوي ركائزه، فقد باتت ولادة المصطلح - باستثناء القليل - رهينة بولادته في النقد الغربي، وبات الاعتماد على الترجمة والتعريب أكثر من الاعتماد على المجاز والتوليد والإنتاج الذاتي، وكأن المصطلح النقدي لا يحيا بدون النفس الغربي ولعل هذا ما استرعى انتباه الباحث المصطلحي المغربي الشاهد البوشيخي، حين اطلع على مشهد الخطاب - عامة والنقدي خاصة - العربي، فرأى أن أغلب المحاولات تتجه خارج الإطار المعرفي العربي ويمت وجهها نحو الغرب، على نحو أصبح معه "الاهتمام بالمسألة المصطلحية اليوم، حيثما كان، في أمتنا، قد ولّى وجهه، كليةً أو كان، شطر المصطلح الوافد، لا تشذ - أو لا تكاد تشذ - عن ذلك مؤسسة أو فرد؛ من مجامع إلى جامعات، ومن معاهد ومراكز إلى لجن ومنظمات، كلها تتسابق، بتتسابق أو بدون تتسابق متنافسة في تلقي المصطلح الوافد"³¹، بدافع الحاجة المعرفية وبدافع حاجات أخرى غير معرفية، ولذلك تنوعت أشكال التفاعل مع الوافد من لدن النقاد والباحثين، وقد قسّمهم البوشيخي إلى ثلاثة أصناف؛ بقوله: "ومن رجالها من يستقبله استقبال الفاتح المنقذ، بقلبه وقالبه، معنى ومبنى. ومن رجالها من يُلبسه الزي العربي كيما كان لاعتبارات شتى دون أيّ مس لمفهومه. ومن رجالها - وهم القلة النادرة - من يقفونه في حدود الأمة الحضارية للسؤال، والتثبت من الهوية، وحسن النية، ودرجة النفع، وقد يتعقبونه في مختلف المجالات والتخصصات التي قد يكون عشش فيها، أو باض وفرخ بغير حق. فإن سُويت وضعيته - كما يقولون - فذاك. وإلا طُهر فكر الأمة منه فإنه رجس"³².

ولعل ما ذكره يفى بحدود المشكلات الاصطلاحية ويرصد واقع المصطلح في المشهد النقدي العربي، الذي اختلفت فاعليات تلقيه بحسب طرائق التعامل مع الوافد، الأمر الذي انعكست فيه هذه الجهود على النقد، وتباينت فيه مستويات ودرجات الوعي المصطلحي، حسب الكفايات التي يتميز بها كل واحد أثناء عمليات التمثل والنقل انطلاقاً من طرائق الترجمة التي تقوم في أبعد مستوياتها على التأويل والتقريب، ثم عمليات الأقفلة والتأصيل.. الأمر الذي جعل نقدنا المعاصر، عبارة عن نسخة ثانية مشوهة عن منجزات النقد الغربي ولعل هذا ما أسهم في تأزيم النقد العربي، وأثر كثيراً على "جهازه الاصطلاحي وما اعتراه من بلبلة واضطراب واهتزاز وفوضى، وما مورس عليه من تغييب قسري بالانتقال السريع إلى عصر الاستهلاك الاصطلاحي الوافد وإخضاع اللغة ليس للحاجات المعرفية الملحة بل تحويلها إلى مجرد أداة للنقل التعسفي، والترجمة العضلية المبتسرة التي تعمق نسق التخلف العلمي والحضاري. وتبقى الثقافة الوطنية معلقة في الفراغ متموضعة في سياق الوهم بإيجاد منظومة اصطلاحية للنقد الأدبي العربي اتكاء على الحداثة الغربية تحت ذريعة الملاقحة، إلا أن المثقف العربي الصاحي، يكتشف أنه أمام بضاعة غريبة مهربة انتهت صلاحيتها، ومنتوج كاسد استورد عشوائياً وأقحم في مجالنا اللغوي والأدبي عبر شبكة التهريب الثقافي"³³.

ولا يمكن في هذا الصدد إنكار بعض المحاولات الجادة من لدن بعض النقاد*** والمصطلحيين الذين حملوا مشعل الانتاج الذاتي وكلفوا بصناعة مصطلح عربي نقدي، وسعوا إلى إيجاد بدائل معرفية من خلال العودة إلى خزان التراث والنهل من معينه، وبالتالي محاولة التأسيس على ضوءه لنظريات نقدية عربية، تمتح من التراث ومن منجزات الحداثة الغربية بكثير من الوعي المعرفي.

3- الأسباب والتجليات المباشرة والغير المباشرة لفوضى المصطلح:

يمكن أن نعزو انغلاق الخطاب ودخوله في فوضى معرفية، إلى متعلقات الانفتاح اللامشروط الذي خلل الثوابت النقدية العربية خاصة في مرحلة الستينيات - وما قبلها بكثير أي عصر النهضة- هذه المرحلة التي تمثل نقلة نوعية في مسار النقد المعاصر، بحيث "أثارت الثورة اللسانية والنقدية التي شهدها هذا القرن والتي مثلت الستينيات أبرز منعطفاتها وبورها المتفجرة مشكلات كبيرة في مجال وضع المصطلح اللساني والنقدي وترجمته

وتعريبه...، فقد ظهرت إلى الوجود العشرات من المصطلحات الجديدة التي لم تكن مألوفة أو معروفة من قبل بالنسبة للمعجم اللساني والنقدي والعربي³⁴، وأصبحت اللّغة النقدية العربية بذلك متلقية لما ينتجه الآخرون بدلا من أن تكون رافدة لها، ولهذا ظهرت مشكلات عدّة مصاحبة لوضع المصطلحات العربية عموما والنقدية خصوصا وتعالق الأصوات رافعة شعار إشكالية المصطلح، والتي مهّدت لها العديد من المسببات المباشرة والغير مباشرة التي أسهمت في تفعيلها وتوسيع الشروخ المعرفية، نذكر من بينها:

أ- غياب النظرية النقدية العربية وفقدان الإبداع:

وتعد هذه النقطة من أبرز القضايا الجوهرية التي تناقلت منها الكثير من الإشكالات، مثل غياب المنهج، والإنتاج المعرفي... فقد باتت ظاهرة غياب الإنتاج النقدي النظرياتي، ظاهرة ملازمة لخطابنا النقدي حيث تكشف الدراسات النقدية بتشعبها الواسع وتعددتها، جاهزية النظريات والمناهج والمصطلحات النقدية والتسابق في نقلها، ولعل ذلك يعود إلى فقدان الناقد العربي القدرة على إبداع المصطلح من باطن النصوص بما يتواءم وطبيعة النص العربي، ونقص الرغبة في إشباع الحاجات المعرفية، بالإضافة إلى قلة الاعتماد على الوسائل الفقه مصطلحية في توليد المصطلح، وهذا التراكم السلبي هو ما أدى إلى تبعية النقد العربي للنقد الغربي بشكل آلي، في جو يقتل روح الإبداع المصطلحي والاجتهاد، الأمر الذي بموجبه فقد المصطلح النقدي هيئته، لغياب النظرية النقدية العربية التي تحتويه، ولا بد والحال هذه إلا الاعتراف بأن "الفكر العربي يعيش حالة من التبعية للفكر الغربي، حيث استمد الباحث أو الناقد العربي المفاهيم النقدية دفعة واحدة دون أن يعرف ويفهم مراحل الحركة النقدية الأجنبية وحيثياتها، متجاهلاً نشأتها الطبيعية"³⁵، والواضح من خلال هذا الفعل أن الإنتاج والتوليد يتجه إلى خارج اللغة ولا ينبع من داخلها، كما لا يخضع لتلبية الحاجات المعرفية، كونه أعلن منذ البداية احتواءه لكل ما يصدر عن الغرب.

وربما تكمن صعوبة التنظير عندنا كعرب والتأسيس لنظريات نقدية وعلم المصطلح إلى "أن تأسيس علم المصطلح عندنا ليس أحادي المصدر، لأن الوحدة الجغرافية والسياسية متصدعة عند الناطقين بالعربية، بل إن بعض الناطقين بالعربية يتكرون لانتمائهم العربي ويقاومون فكرة تأسيس علم مصطلح عربي. وإننا نتساءل: بما أن لغة العرب واحدة لماذا لم يؤسس العرب مجمعاً واحداً للغتهم؟"³⁶، وقد يصدق هذا الرأي على وجاهته، فلم والحال هذه

وجود المجمع العراقي والمجمع الأردني والجزائري... الخ؟ إن كان في الأصل يوجد مكتب لتنسيق التعريب، يضطلع بشؤون المصطلح في اللسان العربي.

ب- الأسباب المعرفية والمنهجية والتواصلية لإشكالية المصطلح النقدي:

ومن أسباب الفوضى المصطلحية أيضا، نجد قضية التغاضي والتجاهل لما هو سائد وجارٍ في اللسان العربي من مصطلحات؛ بالقفز على ما وُضع، والافتقار إلى التضافر الجماعي والنسق الحلقي على اعتبار أن قيمة المصطلح وتداوليته تكمن في التواضع على الاستعمال، هذا الأخير الذي يعدُّ المنبع الأول الذي يجب أن يعود إليه واضع المصطلح، والباحث المصطلحي خاصة.

إذ لا يمكن للمصطلحي أن يتجاهل ما وضع من مصطلحات، واستقر بالفعل على السنة المستعملين للغة وخاصة الأساتذة والباحثين وسائر العلماء، وهو يحاول أن يضع لفظا جديدا في مقابل مصطلح أجنبي؟ ولا يمكن أن يدّعي أن هذا المفهوم أو ذلك لا يوجد له مقابل أصلا ما لم يتحرَّ الدقة والبحث، فكثيرا ما يكون قد وُضع في جهة أخرى أو بلد آخر مقابل عربي ولا يلتفت إلى ذلك الواضع، ولا عذر لمحاولات الوضع أبدا إلا إذا كان قد اطلع على ذلك، ويريد أن يتدارك نقصا في المصطلح الجديد وبذلك يكون السبب الرئيسي للبلبلة المصطلحية راجع إلى هذا التجاهل، وقد لا تنفع بعد الفعل أية محاولة للتنسيق³⁷، وخاصة إن استقر بعض المصطلحات وثبتت تداوليتها على هئاتها.

وقد وُلد هذا الفعل العشوائي - ظاهرة التعدد المصطلحي، التي تعد مظهرا من مظاهر الغير صحية في النقد العربي الحديث، وتعكس الوعي المتذبذب للمصطلح، والأعمق من ذلك للمعرفة، وهذا المشكل يعد في بعض أوجهه أيضا مشكل لغوي ناتج عن عدم توحيد الرؤية المصطلحية، وعدم وجود منهج واضح يحد من غلواء التعدد، فقد اختلف النقاد العرب والمصطلحيين في ترجمة المصطلح النقدي الغربي نتيجة الاجتهاد الفردي في نقل المفاهيم الغربية، فالبعض ينقل والبعض يترجم ويعرّب، وكل ناقد يختار الكلمات التي يرى بأنها تحمل دلالات المصطلح الأصلية، وعليه فإن "أزمة المصطلح تتحدر من أزمة الباحثين أنفسهم واختلافهم حول كيفية استعمال الوسائل التوليدية وضرورة اللجوء إلى وسيلة أو أخرى. إن الوضع اليوم يستدعي التعجيل بتطبيق قواعد التوليد، والخروج من مجال الانغلاق والتقليد إلى مجال الابتكار والإبداع، وذلك بتفعيل وتنشيط جميع وسائل التوليد التي تنهض

باللغة وتطورها وتحدها من تقادم مشكل المصطلح الذي تعاني منه العربية³⁸، ولعل هذه الظاهرة السلبية راجعة في بعض مظاهرها إلى:

- أ- تعدد المقابلات العربية للمصطلح الأجنبي، أي تعدد الألفاظ الدالة على مدلول واحد.
- ب- تعدد اللغات الأجنبية للمصطلح الأجنبي التي تؤخذ عنها المصطلحات.
- ت- تعدد الجهات التي تضع المقابلات العربية في البلدان العربية.
- ث- تعدد الأساليب و الوسائل المتبعة في وضع المقابلات.
- ج- تعدد الحقول المعرفية التي تستعمل نفس المصطلح³⁹.

وإذا كانت المصطلحات تشكل أعمدة وركائز ومقاليذ للعلم، فإن تعاملنا الساذج العشوائي جعل منها مغاليق علمية بحيث أصبحت تسهم في تشفير وتلغيز الخطاب النقدي؛ لأنها استعملت كغايات لا كأدوات منهجية وأصبحت تشكل "أول عقبة تقف في وجه الباحث مهما تقدمت دراساته -هي المصطلحات- التي عوض أن تكون عامل مساعدا على الإسراع في وتيرة البحث العلمي أصبحت نفسها العائق الذي يجب تجاوزه بفك اللغز وهذا ما يؤدي أحيانا إلى تأخير البحث إن لم يكن سببا في نفور الباحث المبتدئ ولقد كان بالإمكان تجاوز هذه العقبات لولا تلك العشوائية أو العفوية التي لازمت المصطلح أثناء وضعه أو ترجمته. كما أرجع بعضهم هذه الفوضى والاضطرابات التي تصاحب المصطلح في النقد العربي الحديث إلى حداثة الدراسات اللسانية عند العرب وبالتالي فذلك -عندهم- أمر طبيعي حتمي يصاحب جل العلوم وهي في مرحلة إرساء القواعد والأسس...ولما عمت العفوية واستفحلت الفوضى في التعامل مع المصطلح أصبحت الحاجة ماسة إلى قيود نظرية ومنهجية لتوليد وتوالد المفردات⁴⁰، فقد تكون الفوضى مقبولة في بداية انتقال النظريات النقدية، لكن أن تبقى قائمة فهذا أمر غير مقبول.

دون أن ننسى في هذا المقام الإشكالية الثنائية المتلازمة الأصالة والمعاصرة، من خلال ما تتجاذبه كل واحدة منهما وما تطرحه من مسائل، وربما أمكننا القول أن البعض من إشكالات المصطلح النقدي ما هي أيضا إلا إحدى مخلفات هذه الثنائية الإشكالية.

رابعاً - آفاق وحلول:

لا شك أن الوقت قد حان لإيلاء إشكالية المصطلح النقدي ما تستحق من العناية والاهتمام، عن طريق وضع إستراتيجية فعّالة بديلة على الصعيدين، القطري والقومي لتجاوز هذه السلبيات المصطلحية. ويمكن القول بأن: أحسن وسيلة لمعالجة مشكلة المصطلح تنحصر في وضع القضية في محيطها التاريخي واللغوي، للتمكّن من تحليل مظاهرها وأسبابها ولندرك أهميتها كيفاً وكماً، وذلك ما يساعدنا أولاً بإقرار بوجود قضية تسمى قضية المصطلحات، إذ أنه لا يكفي أن تختلف المصطلحات عن بعضها بعضاً لنثبت أن الفوضى متفشية في معاجمنا واستعمالاتنا الحديثة⁴¹، فالتعدد والاختلاف المنهجي - مثلما ذكرنا سابقاً - القائم على ثوابت معرفية، يمثل حالة صحية، إن كان لا يخلُ بالعملية المعرفية والتواصلية.

- خلق وحدات بحث متخصصة في قضايا المصطلح، على صعيد مختلف الجامعات وإشراكها في المجهود القومي المبذول في هذا الاتجاه.

- الاهتمام بتكوين المصطلحيين وفق ما استجد في الدرس المصطلحي.

- الحد من التعامل العشوائي واللامنهجي أثناء عملية نحت المصطلحات أو صناعتها.

- توظيف المصطلح التراثي حسب الحاجة، وبحسب ملاءمته للمعطيات الحداثية دون المساس بخصوصية كل منهما.

- الاهتمام بالمبحث الأركيولوجي - الحفري - أثناء دراسة المصطلحات، أو نقلها، للتأريخ لمسيرتها والتأسيس للمعجم التاريخي لمصطلحات النقد العربي الذي قال به الباحث المصطلحي المغربي الشاهد البوشيخي ودعا إليه في أكثر من موضع في دراساته.

- ضرورة البحث في المرجعيات والأطر المعرفية للمصطلح النقدي الجديد، مع تقصي العناصر المشكّلة للمصطلح، من خلال تتبع تفرعاته المتعددة، وأجزائه الصغرى المشكّلة له، وهذا بغية الإمساك بمكوناته الداخلية التي تنظمه وتكوّنه.

- العمل على تحقيق التواصل المعرفي والحلقي والتنسيق بين النقاد والمصطلحيين، إذ لا يمكن انكار جهود الآخرين، وقطع الصلة مع ما هو شائع ومتداول. فمن العبث إضاعة الوقت واستنزاف الطاقات والجهود في وضع مصطلحات جديدة لمفاهيم سبق أن عرفتها لغتنا، كما أنّه من الأفضل استخدام المصطلحات التي يتوفر عليها تراثنا، من أجل استمرارية العربية ووصل حاضرها بماضيها.

خاتمة:

- ✓ ما نخلص إليه في الأخير، أن المصطلح يمتلك عدة معرفية طويلة تتوزع بين الجانب المعرفي الفلسفي والجانب الشكلي اللغوي والجانب المنهجي وأخيرا التواصلية، وكل بعد من هذه الأبعاد يتسم بمواصفات خاصة تسهم جميعا في إضاءة المصطلح وتشكيل حدوده.
- ✓ تتنازع السلطة المصطلحية العديد من المشاكل التي هي في الأساس خلاصة لبعض المسببات التي أسهمت في تشكيلها وعرقلة حركيتها، وحالت دون التمثيل الصحيح لها، ومن أعقد هذه المشاكل مشكلة الوعي المصطلحي والمعرفي، وقضية الأصالة والمعاصرة التي تتعدد مظهراتها.
- ✓ يمارس المصطلح هجرة وظيفية تتحرر فيها الجوانب الشكلية، وتشتغل فيها الجوانب المفهومية في خطابات الترجمة التي تتسم بالتأويلية، وقد خلقت هذه الممارسة العديد من الإشكالات المصطلحية نتيجة الاجتهاد الفردي، الذي وسم مصطلحاتنا النقدية بالغموض والتداخل والتضارب المفهومي الذي تتباين أشكاله بتباين الباحثين، أو حتى عند الباحث الواحد الذي يسعى إلى زعزعة الثوابت. كأن يعدل الناقد نفسه عن مصطلحاته التي تبنّاها ودافع عنها، إلى ابتكار بدائل مصطلحية أخرى، وكل ذلك بعد أن كُتِبَ للمصطلحات الأولى الاستقرار والتداول وبعدها أن حظيت بمقبولية واستحسان القراء والمتلقين.
- ✓ نختم بأن مشكلة المصطلح والكثير من القضايا التي انجرت عنه، ما هي إلا مشكلة من مشاكل الحضارة وأمراض الثقافة بالدرجة الأولى، طرفاها هما التابع والمتبوع أو المركز والهامش، فضلا على أنها ناتجة في العديد من أوجهها عن الالتباس المعرفي.

الهوامش والإحالات.

- ¹ عبد الله أبو هيف، المصطلح السردي، تعريفا وترجمة- في النقد الأدبي العربي الحديث، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد 28، العدد 1، 2006، ص 28.
- ² إبراهيم كايد محمود، المصطلح ومشكلات تحقيقه، التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد 97، آذار 2005 السنة الرابعة والعشرون، ص 25.
- ³ محمود فهيم حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر، مصر، دت، ص 12.
- ⁴ نور الدين السد، الأسلوبية وتحليل الخطاب، (دراسة في النقد العربي الحديث)، ج 1، دار هومة، الجزائر، دط، 2010 ص 13.
- ⁵ يوسف وغيليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، منشورات الدار منشورات الاختلاف، الجزائر ط 1، 2008 ص 24.
- ⁶ ينظر: أحمد مطلوب، في المصطلح النقدي، منشورات المجمع العلمي، بغداد، 2002، دط، ص 278.
- * عبد الرحيم محمد عبد الرحيم في مقال له بمجلة فصول موسوم ب: أزمة المصطلح في النقد القصصي، مجلة فصول القاهرة، المجلد 7 العددان 3 و 4، أبريل- سبتمبر 1987، ص 163.
- ⁷ يوسف وغيليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 27، 28.
- ⁸ Maria Teresa cabré, la terminologie théorie méthode et application, traduite, Monique c. comier et Johan humbly, les presses de l'université d'Ottawa, Canda, Armand colin, France, imprimé et relié ou canada, 1^{ER} édition. 1998, P168.
- ⁹ عبد الرحيم محمد عبد الرحيم، أزمة المصطلح في النقد القصصي، ص 163.
- ¹⁰ ينظر: خالد الأشهب، المصطلح العربي البنية والتمثيل، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط 2011، ص 63.
- ** هذه التسميات من ابتكار الباحثة، تمّ التوصل إليها انطلاقا من التنقيب في السمات والشروط والمقاييس الواجب توافرها في المصطلح، لذا اجتهدنا في أن نطلق عليها تسمية مواصفات داخلية وأخرى خارجية، وإن كان مثل هذا التقسيم العام لا يقارب كل جوانب المصطلح، فهناك البعد التداولي والبعد التواضعي والبعد الفقهلغوي...، ونعني بالمواصفات الداخلية: مختلف الجوانب والقضايا المتعلقة بالمصطلح في حد ذاته، مثل قضية طول أو قصر المصطلح- مفرد أو مركب- والسلامة اللغوية، والمعايير الجمالية الشعرية، وكذا إواليات فقه المصطلح... أما المواصفات الخارجية؛ فهي كل الجوانب التي تلامس المصطلح وتكون لها سلطة في توجيهه وإثبات انتشاره، مثل المعايير التداولية، والمواءمة الإبداعية مع التخصص وغير ذلك. ونخال هذه السمات والشروط تكاد تُلمّ بجوانب المصطلح وحتى الوظائف المعرفية التي تُرتجى من وراء وضعه.
- ¹¹ خليفة الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، دار الأمان، الرباط، المغرب، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط 1، 2013، ص 69.
- ¹² Bernd Spilner, terminologie et connotation, collection étude de sémantique lexicale, paris, 1994, p57.

- ¹³ محمد حسين علي زعين، المصطلح اللغوي قراءة في تأصيل المفاهيم، مجلة التعريب، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دمشق، ع45، السنة23، سبتمبر 2013، ص129.
- ¹⁴ علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت-لبنان، ط1، 2008 ص273.
- ¹⁵ ينظر: محمد حسين علي زعين، المصطلح اللغوي قراءة في تأصيل المفاهيم، ص130.
- ¹⁶ عبد الملك مرتاض، نظرية النص الأدبي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2010، ص420.
- ¹⁷ سليم ريدان، في المصطلح النقدي حول الموشحات بحثاً عن الغائب في نصّ الموشح، المعنى وتشكله، ج1، أعمال الندوة الملتزمة بكلية الآداب منوبة في 17-18 و19 نوفمبر 1999 تكريماً للأستاذ عبد القادر المهيري، منشورات كلية الآداب منوبة، 2003، سلسلة الندوات مج18، ص451.
- ¹⁸ لحسن دحو، اغتراب المصطلح: أزمة مفهوم وتعريب هوية، مجلة مقاليد، ورقة، العدد1، جوان2011، ص164.
- ¹⁹ عقاب بلخير، نسقية المصطلح وبدائله المعرفية (دراسة نقدية)، دار الأوطان، الجزائر، ط1، 2011، ص113.
- ²⁰ لحسن دحو، اغتراب المصطلح: أزمة مفهوم وتعريب هوية، ص166.
- ²¹ عبد العزيز حمّودة، المرايا المحدبة من البنيوية إلى التفكيك، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ابريل، 1998، ص55.
- ²² عناد غزوان، أصداء دراسات أدبية نقدية: دراسة، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2000، ص145.
- ²³ عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت- لبنان، ط1، مارس 2004، ص140.
- ²⁴ مهدي صالح سلطان الشعري، في المصطلح ولغة العلم، كلية الآداب-جامعة بغداد، بغداد، دط، 2012، ص65.
- ²⁵ خالد الأشهب، المصطلح العربي البنية والتمثيل، ص56.
- ²⁶ علي خذري، المصطلح النقدي والمرجعية اللغوية والبلاغية، المرجعيات في النقد والأدب واللغة، مؤتمر النقد الدولي الثالث عشر، 27-29 تموز 2010، مج1، قسم اللغة العربية وآدابها جامعة اليرموك، إربد-الأردن، عالم الكتب الحديث إربد، ط1، 2011، ص463.
- ²⁷ سعيد يقطين، السرد والسرديات والاختلاف (وهم النظرية السردية العربية)، الملتقى الدولي للسرديات القراءة وفاعلية الاختلاف في النص السردية، المركز الجامعي بشار، 3-4 نوفمبر 2007، ص17.
- ²⁸ ينظر: جهاد فاضل، أسئلة النقد، حوارات مع النقاد العرب، الدار العربية للكتاب، دم، دط، دت، ص220.

- ²⁹ خالد الأشهب، المصطلح العربي البنية والتمثيل، ص153.
- ³⁰ عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، ص ص 139، 140.
- الشاهد البوشيخي، نظرات في المصطلح والمنهج، دراسات مصطلحية 02، فاس، 1423، ص09. ³¹
- المرجع نفسه، الصفحة نفسها. ³²
- ³³ عمار بوساحة، تحت أنقاض حدائث اليباب.. بحث عن مفقود اسمه المصطلح النقدي العربي، الموقف الأدبي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ع413، 2005، ص 76.
- ^{***} ومن بين هؤلاء النقاد نجد عبد الملك مرتاض الذي دعا في جل كتاباته تقريبا- نظرية النقد، ونظرية الرواية، ونظرية النص الأدبي فضلا عن بعض المقالات- إلى ضرورة التأصيل المعرفي والتأسيس المصطلحي العربي، والسعيد بوطاجين في كتابه السرد ووهم المرجع والترجمة والمصطلح، والناقد سعيد يقطين في مشروع النقدي السرد، وعبد الفتاح كيليطو وعبد الله أبو هيف، وعبد الله إبراهيم... الخ.
- ³⁴ فاضل ثامر، اللغة الثانية في إشكالية المنهج والنظرية والمصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1994، ص169.
- ³⁵ ميلود عبيد منقور، إشكالية المصطلح النقدي(مصطلحات السيميائية السردية نموذجاً)، التراث العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ص49.
- ³⁶ محمد الهادي عياد، التأسيس في الفكر العربي، مجلة التراث العربي، ع 81- 82، اتحاد الكتاب العرب، دمشق السنة 21، أكتوبر-مارس 2001، ص153.
- ³⁷ ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، أدوات البحث في علم المصطلح الحديث، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية المؤسسة الوطنية للفنون للمطبعة وحدة الرغبة، الجزائر، ع7، السنة الثالثة، جوان 2008، ص14.
- ³⁸ أمينة فنان، من قضايا توليد المصطلح، ندوة قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية، إعداد: عز الدين البوشيخي، محمد الوادي، ج1، ص84.
- ³⁹ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- ⁴⁰ بن معمر بوخضرة، إشكالية معالجة المصطلح في الترجمة، مجلة مقاليد، ع1، جوان 2011، ص27.
- ينظر: محمد رشاد الحمزاوي، العربية والحداثة، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، 1986، دط ، ص100. ⁴¹

قائمة المراجع:

أولا- المراجع العربية:

1. إبراهيم كايد محمود، المصطلح ومشكلات تحقيقه، التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق العدد 97 السنة 24، آذار 2005.
2. أحمد مطلوب، في المصطلح النقدي، منشورات المجمع العلمي، بغداد، دط، 2002.

3. أمينة فنان، من قضايا توليد المصطلح، ندوة قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية، إعداد: عز الدين البوشيخي، محمد الوادي، ج1.
4. بن معمر بوخضرة، إشكالية معالجة المصطلح في الترجمة، مجلة مقاليد، ع1، جوان 2011.
5. جهاد فاضل، أسئلة النقد، حوارات مع النقاد العرب، الدار العربية للكتاب، دم، ط، دت.
6. خالد الأشهب، المصطلح العربي البنية والتمثيل، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط1، 2011.
7. خليفة الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، دار الأمان، الرباط، المغرب، منشورات الاختلاف الجزائر، ط1، 2013.
8. سعيد يقطين، السرد والسرديات والاختلاف (وهم النظرية السردية العربية)، الملتقى الدولي للسرديات القراءة وفاعلية الاختلاف في النص السردى، المركز الجامعي بشار، 3-4 نوفمبر 2007.
9. سليم ريدان، في المصطلح النقدي حول الموشحات بحثاً عن الغائب في نصّ الموشح، المعنى وتشكله، ج1 أعمال الندوة الملتزمة بكلية الآداب منوبة في 17-18 و19 نوفمبر 1999 تكريماً للأستاذ عبد القادر المهيري منشورات كلية الآداب منوبة، 2003، سلسلة الندوات مج18.
10. عبد الرحمن الحاج صالح، أدوات البحث في علم المصطلح الحديث، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية المؤسسة الوطنية للفنون للمطبعة وحدة الرعاية، الجزائر، ع7، السنة الثالثة، جوان 2008.
11. عبد الرحيم محمد عبد الرحيم في مقال له بمجلة فصول موسوم ب: أزمة المصطلح في النقد القصصي، مجلة فصول القاهرة، المجلد7، العددان 3 و4، أبريل- سبتمبر 1987.
12. عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت- لبنان، ط1 مارس 2004.
13. عبد العزيز حمّودة، المرايا المحدبة من البنيوية إلى التفكيك، سلسلة عالم المعرفة، الكويت ابريل، 1998.
14. عبد الله أبو هيف، المصطلح السردى، تعريياً وترجمة-في النقد الأدبي العربي الحديث، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد28، العدد1 2006 .
15. عبد الملك مرتاض، نظرية النصّ الأدبي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط2 2010.
16. عقاب بلخير، نسقية المصطلح وبيدائله المعرفية (دراسة نقدية)، دار الأوطان، الجزائر، ط1 2011.
17. علي خذري، المصطلح النقدي والمرجعيات اللغوية والبلاغية، المرجعيات في النقد والأدب واللغة مؤتمر النقد الدولي الثالث عشر، 27-29 تموز 2010، مج1، قسم اللغة العربية وآدابها جامعة اليرموك، إربد- الأردن، عالم الكتب الحديث إربد، ط1، 2011.
18. علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت-لبنان، ط1 2008 ص273.
19. عمار بوساحة، تحت أنقاض حداثة اليباب.. بحث عن مفقود اسمه المصطلح النقدي العربي الموقف الأدبي اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ع413، 2005.

20. عناد غزوان، أصداء دراسات أدبية نقدية: دراسة، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2000.
21. الشاهد البوشيخي، نظرات في المصطلح والمنهج، دراسات مصطلحية 02، فاس، 1423.
22. فاضل ثامر، اللغة الثانية في إشكالية المنهج والنظرية والمصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1994.
23. لحسن دحو، اغتراب المصطلح: أزمة مفهوم وتغريب هوية، مجلة مقاليد، ورقلة، العدد 1 جوان 2011.
24. محمد حسين علي زعين، المصطلح اللغوي قراءة في تأصيل المفاهيم، مجلة التعريب، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دمشق، ع45 السنة 23، سبتمبر 2013.
25. محمد رشاد الحمزاوي، العربية والحداثة، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، دط، 1986.
26. محمد الهادي عياد، التأسيس في الفكر العربي، مجلة التراث العربي، ع 81-82، اتحاد الكتاب العرب، دمشق السنة 21، أكتوبر-مارس 2001.
27. محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر، مصر، دت.
28. مهدي صالح سلطان الشعري، في المصطلح ولغة العلم، كلية الآداب-جامعة بغداد، بغداد دط، 2012.
29. ميلود عبيد منقور، إشكالية المصطلح النقدي (مصطلحات السيميائية السردية نموذجاً)، التراث العربي منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق.
30. نور الدين السد، الأسلوبية وتحليل الخطاب، (دراسة في النقد العربي الحديث)، ج 1، دار هومة الجزائر، دط 2010.
31. يوسف وغيليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، منشورات الدار منشورات الاختلاف الجزائر ط1، 2008.

ثانياً - المراجع الأجنبية:

32. Bernd Spilner, terminologie et connotation, collection étude de sémantique lexicale, paris, 1994.
33. Maria Teresa cabré, la terminologie théorie méthode application, traduite, Monique c. comier et Johan humbley, les presses de l'université d'Ottawa, Canda, Armand colin, France, imprimé et relié ou canada, 1^{ER} édition. 1998.